المبحث الثالث

التغيُّرات الصوتيَّة

المطلب الأوَّل: الزيادة والقلب والإبدال وأصالتهما في العربيَّة:

❖ **الزيادة:**

من مظاهره: إشباع الصائت القصير -الحركة- ليكون صائتاً طويلاً من جنسه، فما هو في حقيقته إلا حرفٌ صغير، وكانوا يسمُّونها بأسماء الحروف التي هي منها، فقد أطلقوا على الضَّمَّة الواو الصَّغيرة، وعلى الكسرة الياء الصغيرة، وعلى الفتحة الألف الصَّغيرة، وأكَّدوا ذلك بقولهم: إنَّه متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسِها، وقد أنشدوا على ذلك قول الفرزدق [1]: الكامل

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

قالوا: يُريد دراهم وصيارف، فأشبع الكسرة على كلٍّ من الهاء والرَّاء، فنشأت ياء خالصة.

وكذلك قول إبراهيم بن هرمة [2]: الوافر

وَأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

قالوا: يريد بمنتزح، وهو مفتعل من النَّزح، فأشبع الفتحة فصارت ألفاً خالصاً.

---

(١) الكتاب: ٢٨/١، والمقتضب ٢/ ٢٥٨، والكامل في اللغة والأدب: ٢٠٢/١، والخصائص ٢/ ٣١٧، وشرح ديوان الحماسة: ١٠٣٢/١، شرح المفصَّل: ٦/ ١٠٦. وغيرها من مصادر اللغة والأدب. والبيت ليس في ديوان الشاعر.

(٢) شعره: ٩٢.

ومثله قول إبراهيم بن هرمة أيضاً[1]: البسيط

وَأَنَّنِي حَيْثُ مَا يُشْرِ الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَـأَنْظُورُ

يريد: فأنظُر، فأشبع الضَّمَّة الَّتي على الظَّاء، فنشأت واو خالصة، وقد علَّق ابن جنّي على ما أوْرَدْناه من شواهد بقوله: "فإذا ثبت أنَّ هذه الحركات أبعاض للحروف ومن جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمَّت ووفت جرت مجرى الحروف"[2].

ومنه مَدُّ حركة الحرف قبل الأخير في بعض صيغ منتهى الجموع نحو "**مَساجِد**" و"**مَنابِر**"، فيقولون فيهما "**مَساجيد**" و"**منابير**"، شبّهوهما بما جُمع على غير واحدهِ في الكلام[3].

❖ القلب:

القلْب: هو تغْيير الشَّيء على غير الصورة التي كان عليها[4]، وهو يختص بالصوائت، فورد وقوعه في كلامِ العرَب وله أثر في لهجاتها، إذ قد تُؤثِر بعض القبائل الخِفَّة، وتؤثِر بعض القبائل الأخرى الثقل، وفقاً لطبيعة كلِّ قبيلة، يلاحظ ذلك في القراءات القرآنية، فهو محصورٌ بين الفتح والكسر نحو: الحَج والحِج، وبين الفتْح والضم نحو: وَقودها ووُقودها، وبين الكسر والضم نحو: قِثّائِها وقُثّائها[5]، وقد تتبادل الصوائت الثلاثة فيما بينها، بين الفتح

---

(١) شعره: ٢٣٩.

(٢) الخصائص: ٣١٥/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٨/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣، وما بعدها.

(٥) القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية: ٤٠٧/٢.

والضم والكسر؛ نحو: فَم وفُم وفِم[1]، والتبادل بين هذه الأصوات يخضع لقانون انسجامِ أصوات المدّ، ويحصُل حتى بين الصوائت الطويلة، وهذه الأمثلة توضِّح ذلك:

أ- يقال: قيت فلان اللبن؛ يعني: قوته، فلمَّا كسرت القاف صارتِ الواو ياءً.

ب- يُقال: هو الشِّمراخ والشُّمروخ، والعُثكال والعُثكول، وقالوا: طِنبار وطُنبور.

ت- شحيح البغل والغراب، وشُحاح، نَهيق ونُهاق، سَحيل وسُحال، مَليح ومُلاح[2].

وهذا التعامُل بين الصوائت الطويلة يكون في الإعلال، تظهَر الأصوات التي تتعامَل مع بعضها البعض بكثْرة، فإنَّ تعامل الألف والياء أكثرُ منه بين الألف والواو؛ وذلك لأنَّ الياء أقربُ إلى الألِف من الواو، وتعامل الياء مع الواو أكثرُ مِن تعامل الواو مع الألِف؛ يقول سيبويه: «وذلك لأنَّ الياء والواو بمنـــزلة التي تدانتْ مخارجها لكثرةِ استعمالهم إيَّاهما وممرِّهما على ألسنتِهم، فلمَّا كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قَبْلَها، كان العمل مِن وجه واحد، ورفع اللِّسان مِن موضع واحد، أخفّ عليهم، وكانتِ الياء الغالبةَ في القلْب لا الواو؛ لأنَّها أخفُّ عليهم؛ لشبهها بالألف، وذلك قولك في "فَيعَل": "سَيِّد" و"صَيِّب"، وإنَّما أصلهما "سَيْوِد" و"صَيْوِب"»[3]، ويكون

(١) في الأصوات اللغوية-دراسة في أصوات المد العربية: ٢٩٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢٩٩.

(٣) الكتاب: ٣٦٥/٤.

الترتيب مِن حيث الدوران بخِفَّة الألِف، ثم الياء، وتليهما الواو.

ومن هذا القبيل ما أثاره ابن جني في الألف المفخمة بقوله: «وأمَّا ألف التفخيم فهي التي تجدها ما بين الألف والواو ونحو قولهم سلامٌ عليك، وقام زيدٌ، وعلى هذا كتبوا "الصلُوة"، و"الزَّكُوة"، و"الحيُوة" بالواو؛ ولأنَّ الألف مالت نحو الواو»[1]، لكنَّه مع ذلك لم يشر إلى مخرجه والذي يحدث بأن تستدير الشفتان قليلاً مع اتساع في الفم نتيجة لحركة الفك الأسفل، ثم يرتفع مؤخر اللسان قليلاً، فيصير الفم في مجموعة حجرة رنين صالحة لإنتاج تلك القيمة الصوتية المعروفة بالتفخيم[2]، فالمناسبة تتطلَّب جواز قلْب بعض إلى بعض من غير إخْلال بالكلِمة، من قِبَل أنَّ المقارب للحرف يقوم مقام نفس الحرف، فكأنَّه قد ذكر بذكره نفس الحرف، وليس كذلك المتباعد منه، فلهذه العِلَّة من اجتماع الأسباب الثَّلاثة كانت أحقَّ بالإبدال من غيرها"[3].

فجميع الحروف صحيح إلا الألف والياء والواو اللواتي هن حروف المدِّ والاستطالة إلا الألف أشدَّ امتدادا وأوسع مخرجا وهو الحرف الهاوي[4]، فالصوامت كلها صحيحة، لا تقبل الإعلال إلا أصوات المدِّ.

❖ الإبدال:

الإبدال في اللغة مأخوذ من البدل: وهو وضْعُ الشيءِ في مكان غيره على تقدير إزالة الأوَّل.

---

(١) ينظر الخصائص: ٣/١٢٠-١٢١.

(٢) ينظر: أبحاث في أصوات العربية.

(٣) المخصَّص: ١٣ /٢٦٧ وما بعدها.

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية: ٨٩-٩٠.

الإبدال في الاصطلاح: هو جعْل حرْفٍ خلفاً لحرف أو أكثر أو حركة[1]، وهذه حُدُود -كما يُقال- عامَّة لما يجري في النَّحو وغيره[2]، وهو مشترك بين الصوائت والصوامت، فهو أعمّ من القلب والحذف، وقال بعضهم: بدلٌ هو إقامة حرف مقام حرف غيره؛ نحو تاء تخمة وتكأة، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنَّما يكون في الصوائت، ومن الصوامت في الهمزة أيضاً لمقارنتها إيَّاها وكثرة تغيُّرها، وذلك نحو: "قَامَ"؛ فالألف واو في الأصل، و"مَوْسِر" أصله ياء، و"راس" أصله بالهمزة فاستحالتْ ألفاً[3]، وكلّ قلْب بدل وليس كلّ بدل قلباً، ويرى بعضُهم أنَّ الفرق بين البدل والقلب في الأصوات: أنَّ القلْب يَجري في الصوائت، ومناسبة بعضِها بعضا، وشدَّة تقارُبها؛ فكأنَّ الحرف نفسه انقلب من صورة إلى صورة؛ إذا قلت: "قَامَ"، والأصل "قَوَمَ"، فكأنَّما لم يُؤْت بغيره بدلاً منه، ولم يخرج عنه، فهذا في الصوائت، فأمَّا في الصوامت فيجْري على البدل لتباعُد ما بين الحرفَيْن؛ فلم يَجبْ أن يجريَ مَجرى ما يتقارب التَّقارُب الشَّديد، بل وجب فيما تقارب أن يقدر أنَّه لَم يخرج من التَّغْيير عنْه؛ فلذلك أُجْري على طريقة القلب، فأمَّا ما تباعد فيقْتضي الخروج عنه التغيير[4]، والإبدال على أربعة أنواع:

١- ما أبْدل إبدالاً شائعاً للإدْغام، وهو جَميع حروف المعجم إلاَّ الألف[5].

---

(١) ينظر: معجم المصْطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة: ١٦٣.

(٢) ينظر: المخصَّص: ٢٦٧/٣١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣ وما بعدها.

(٤) المخصص: ٣١ /١٦٧.

(٥) ينظر: شرح التصريح: ٢ /٦٨٩.

٢- ما يبدل إبدالا نادراً، وهو ستة أحرف، وهي "الحاء والخاء والعين المهملة والقاف، والضاد، والذال" المعجمتان كقولهم في "وكنة" وهي بيت القطا في الجبل: "وقنة"، وفي أغن: أخن، وفي ربع: ربح، وفي خطر: عطر، وفي جلد: جضد، وفي تلعثم: "تلعذم"[١].

٣- ما يبدل "إبدالاً شائعاً لغير إدغام"، وهو قسمان:

أ- ما هو غير ضروري في التصريف، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها هجاء قولك: لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته[٢].

ب- ما هو ضروري في التصريف، وهو "تسعة: يجمعها" هجاء قولك: "هدأت موطيا" وهي لهاء، والدال المهملة، والهمزة، والتاء المثناة من فوق، والميم، والواو، والطاء المهملة، والياء المثناة تحت، والألف "وخرج بقولنا: شائعاً"، ما أبدل نادراً "نحو قولهم في: أصيلان، تصغير: أصيل، على غير قياس"، وقال ابن السيد، كأنه تصغير "أصلان"، وهو عكس قياس المصغر، لأن حكم الجمع إذا صغر أن يصغر على لفظ واحده، وهذا جاء مصغراً على لفظ جمعه[٣].

واللغويون قد قصروا عنايتهم على هذا النوع من الإبدال، وعدُّوه من سنن العرب؛ إذ يبدلون الأصوات -الحروف- ويقيمون بعضها مقام بعض نحو: غَذّ وغَذَا، ومَطَطْتُ ومَطَوْتُهُ"[٤]... إلخ؛ إذ أبْدلَ -في رأيهم- أحد

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٦٨٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٦٨٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢ /٦٨٩-٦٩٠.

(٤) ينظر: الإبدال اللغوي: ١ /٣٩٦، ٢/٢٩٢.

الصَّوتين المتماثلين المتجاورَين المدغمين فيما ذكر من الأمثِلة إلى صوت صائت طويل، وسيأتي مزيدُ إيضاح لها فيما بعد.

ذكر علماء العربية أنَّ إبدال الحروف الساكنة الصحيحة -الصوامت- حروفَ علة ولين- صوائت- يعود- في أساسه- إلى ما يأتي:

١- اجتماع الأمثال: وهو ظاهرة مستثقلة ومكروه في ذائقة السمع العربيّ[١]، وما ذلك إلاَّ لأنَّ اجتماع الأمثال يثقل على جهاز النطق، ومستكره في الأسماع، وأنَّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا ترى أنَّهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبَّبٍ، ولم يجئ فَعَلَّلٌ ولا فَعُلَّلٌ إلا قليلاً، ولم يبنوهن على فُعَالِلٍ كراهية؛ وذلك لأنَّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثمَّ يعودوا له، فلمَّا صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد، ولا تكون مهلة كرهوه وأدغموا؛ لتكونَ رفعة واحدة، وكان أخفَّ على ألسنتهم مما من اجتماعهما[٢].

٢- الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه مع اختلافه عنه ببعض الصفات، وهو ما يسمَّ التقارب، مثل "**قدت**" حيث تدغم "**الدال**" في "**التاء**"؛ لأنَّهما متقاربان، لاشتراكهما في المخرج، فكان بمنـــزلة "**تاء**" أدخلت على "**تاء**"، وكذلك "**الميم**" تكون بدلاً من "**النون**" كما في "**عنبرٍ**" و"**شنباء**" ونحوهما، إذا سكنت وبعدها "**باءٌ**". وقد أبدلت من "**الواو**" في "**فم**" وذلك قليل، كما أنَّ بدل "**الهمزة**" من "**الهاء**" بعد

(١) الأشباه والنظائر: ١/١٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/٣٩٨-٤٠١.

الألف في ماءٍ ونحوه قليل، وأبدلوا "**الميم**" منها إذ كانت من حروف الزيادة، كما أبدلوا "**التاء**" من "**الواو**" وأبدلوا "**الهمزة**" منها، لأنَّها تشبه "**الياء**". وأبدلوا "**الجيم**" من الياء المشدَّدة في الوقف نحو "**علجٍ**" و"**عوفجٍ**"؛ يريدون: "**عليٌّ**" و"**عوفيٌّ**"[1].

٣- الحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه، ومن أمثلة هذا النوع حرف النون الذي يضارع به الألف وهو ليس من موضعه، قال ابن سيده: «ثم النون لأنَّه أشبه بحروف العلَّة وما فيها من الغنة كما في حروف العلة والمد»[2]، وقال ابن يعيش: «أبدلت الألف من النون في هذه المواضع لمضارعة النون حروف المد واللين بما فيها من الغنَّة»[3]، وأورد السيوطي ستةَ عشر وجهاً لتشابه النون حروف المد واللين، وقد ذكر منها أنَّ فيها غنَّة، كما أنَّ في الألف وأختيها مدّاً، ومعاقبتها لهنَّ في المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش[4]، وقالوا عن الياء: "وإنَّما كثُر إبدال الياء -الساكنة الصحيحة- لأنَّه حرف مجهور مخْرَجه من وسط اللسان، فلمَّا توسَّط مخرجه الفم وكان منه من الخفَّة ما ليس في غيرِه كثر إبداله كثرةً ليستْ في غيره إلخ[5].

٤- التخفيف للتضعيف، وذلك بقلب أحد الأصوات المضعفة الصامتة إلى

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/٢٤٠.

(٢) المخصص: ١٣/٢٦٨.

(٣) شرح المفصل: ١٣/٢٠.

(٤) الأشباه والنظائر: ١/٢٩٨.

(٥) شرح المفصل: ١٠/٢١.

صائت طويل، وذلك نحو "تَغَلَّى في تَغَلَّلَ"(١)، و تَلَظَّى في تَلَظَّظَ"(٢)، و"خَمَى في خَمَّ"(٣)، وورد على الإجراء اللُّغوي الثَّاني شواهد كثيرة من كتاب الله -عزَّ وجلَّ- ومن أشعار من يوثَق بعربيَّته ومن كلام العرب الفصحاء، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾(٤)(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾(٦)، بمعنى دسسها(٧).

٥- ما شبه من المضاعف الصحيح بالمعتلّ، فحذف في موضع حذفه، فالتَّضعيف مستثْقل في النطق، وإنَّ رفع اللسان عنه مرَّة واحدة ثم العودة إليه ليس كرَفْع اللسان عنه وعن الحرف الَّذي من مخرجه، ولا فصل بينهما؛ فأبدل بعض العرب الياء من الثاني؛ لئلاَّ يلتقي حرفان من جنس واحد؛ لأنَّ الكسرة بعض الياء وأنَّ الياء تغلَّبتْ على الواو رِفعةً، فما فوقها حتَّى يصيرها ياءً، فلذلك وجب تشبيهه بالمعتلِّ فقالوا: تَسَرَّيت وتَظَنَّيت وتَقَصَّيت من القِصَّة، وأمليْت، فأبدلت الياء للكسرة، فلمَّا فرقت بين المضاعفين رجع الأصل، فقلب: دنانير وقراريط، وما خرج عمَّا ذُكِر ممَّا يرى أنَّه خالف أصل الموجود من الصِّيغ العربيَّة، وليس له

---

(١) لسان العرب: ٢/١٠٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣/٣٧١.

(٣) المصدر نفسه: ١/١١١٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعِلَلها وحججها: ١/٣٠٨.

(٦) سورة الشمس: ١٠.

(٧) الكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعِلَلها وحججها: ١/٣٠٨.

علاقة ظاهرة عنده، وصفه بأنه شاذ جيء به لضرورة من وزن أو خلافه[1]، كما أنَّ التاء في أَسْنَتُوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخفَّ عليهم منها وأجْلد كما فعلوا ذلك في أتلج، وبدلها شاذّ هنا بمنـــزلتها في سِتٍّ، وكل هذا التَّضعيف فيه عربي كثير جيد [2].

٦- استثقال المثلين: فما وقع من هذا في الصيغ العربية، وذلك قولهم في تَقَضضت: تَقَضَّيتُ، وفي أَمْلَلْتُ: أَمْلَيتُ، وكذلك تَسَرَّيتُ في تَسَرَّرْتُ، والدليل على أنَّ هذا إنَّما أُبدل لاستثقال التضعيف، قولك: دينار وقيراط والأصل دِنَّارٌ وقِرَّاطٌ، وذلك قولهم: أَحَسْتُ يريدون أَحْسَسْتُ، وأَحَسْنَ يريدون أَحْسَسْنَ، وكذلك تفعل في كلِّ بناء تُبنى اللام من الفعل فيه على السُّكون، ولا تصل إليْها الحركة شبهوها بـــ"أقمت"؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة، فإذا قلت: لم أُحِسَّ لم تحذف؛ لأنَّ اللام في موضع قد تدْخله الحركة، ولم يبن على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها، ألا ترى أنَّ الذين يقولون: لا تَرُدَّ، يقولون: رَدَدتُّ؛ كراهيةً للتحريك في فَعَلْتُ، فلمَّا صار في موضع قد يحرِّكون فيه اللام من "رددت" أثبتوا الأولى؛ لأنَّه صار بمنـــزلة تحريك الإعراب إذا أدرك نحو "**يقولُ**، و**يبيعُ**"، وإذا كان في موضع يحتملون فيه التَّضعيف لكراهية التَّحريك حذفوا؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان، ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ وهذا في النَّحو شاذّ، والأصل في هذا عربي كثير[3]، ومن شواهده في

(١) ينظر: الكتاب: ٤/٤٢٤، والمقتضب: ١/٢٤٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٤٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/٤٢١-٤٢٢، والخصائص: ٢/٢٣١-٢٣٢.

القرآن الكريم قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ﴾[1] فأصل يتسنَّه: من مسنون، فيكون تقديره "لم يتسنن"، فقلبت النون الثانية ياءً، ثم قلبت ألفاً لتطرفها وانفتاح ما قبلها، وحذفت للجزم، ثم حلَّت محلَّها هاء الوقف[2].

❖ أصالة القلب والإبدال في العربيَّة:

اعتنى العرب بلغتهم اعتناء فاق أيَّ اعتناء، واتَّبعوا سننا في كلامهم منها تغيُّرات صوتيَّة تطرأ على بعض الأصوات حال تركيبها، ودخولها في بناء لغويٍّ، معتمدين في ذلك على الذوق المتميِّز في الكلام، ومتَّبعين السهولة في النطق، وجمال التركيب إلا أنَّ كثيرا من المحدثين يميْل إلى القول بأنَّ كثيراً من التغيُّرات الصوتيَّة في اللغة العربيَّة هو مِن آثار التطور التاريخي في اللغة مما يؤدِّي –في بعض آثاره– إلى أن ترث العربية بعضَ خصائص اللغات السامية القديمة، وتبقى فيها أثراً يمتُّ إلى اللغة الجزريَّة الأمّ، وفسَّروا على هذا الأساس معظم التغيُّرات الصوتية في اللغة العربية فيقول الأستاذ إبراهيم أنيس: «إنَّ اللام والميم والنون من الأصوات الساكنة، وهي أكثرها شيوعاً في اللغة العربية، وأنَّها قد تحوَّلت في مرحلة من مراحل اللغة العربية إلى الياء والواو، من مثل: وشر ونشر، والوقص والنَّقص، والوكز واللكز، ولا تقتصِر هذه الظَّاهرة على اللغة العربيَّة، بل الباحِث المدقِّق في كلمات اللغات السامية كالعبرية سيعثر على أمثال هذه الكلمات التي سقناها، الواو والياء كانتَا إذاً أحد الأصوات الثلاثة –اللام والنون والميم–، وقد أدَّتْ عوامل التطوُّر اللغوي إلى هذا الانقلاب، فاللام والميم والنون تكون مجموعة من الأصوات

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) ينظر: المخصص: ١٩٣/٤.

الساكنة، وهي أكثرها في اللغة العربية، ولا يبعد أن تكونَ هذه الحقيقة في كلِّ اللغات السامية[1].

ويرى المطلبي تعقيباً على إبدال الهاء من الياء في -هذي- أنَّ ذلك الإبدال شائعٌ عند بني تميم في الوقف المحض، وفي الحقِّ أنَّ صلة الهاء بأصوات المدِّ معروفة تاريخيّاً في اللغات السامية، ولعلَّ ذلك واضح كلّ الوضوح في اللغة العربيَّة؛ إذ إنَّ صوت الهاء فيها من أصوات الاعتلال، ويعامل في حالة تطرُّفه في طائفة من الأفعال معاملة أصوات المدِّ[2].

وواضح ما في هذا القول من الظنِّ والتوهُّم ممَّا ليس له دليل علميّ يطلعنا على أطواره منذ نشأته، حتى استوائه فيبقى هو مجرَّد رأي أخذوه عن المستشرقين، و لم يقم عليه دليل؛ إذ إنَّ اللغة الجزريَّة أو الساميَّة الأم هي بحدِّ ذاتها افتراض وضرب من التخمين، لم يوقف له على أصل، وإنَّما هو يقرب نظريَّة الإلحاد لداروين -النشوء والتطوُّر- من جانب بناء أحكام على الظنِّ المجرَّد.

وعلماء اللغة القدماء كانوا أكثر دقَّة وضبطاً في منهجهم العلميَّ عند التعامل مع هذه التغيُّرات، وقد أشاروا إلى وجودها في اللُّغة العربية في ألفاظ كثيرة لا تُحصَى[3] ممَّا يدلُّ على أصالتهما في اللغة العربيَّة، وليس اكتسابهما من لغة أخرى؛ لعدم وجود دليل علميٌّ يثبت ذلك.

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٢٨.

(٢) ينظر: في الأصوات اللغوية- دِراسة في أصوات المدّ العربية: ٢٠٦.

(٣) ينظر: المخصص: ٢٨٨/١٣، والخصائص: ٩١/٢ وما بعدها، وشرح الشافية: ٢١٢/٣، والمصباح المنير: ٣٩٦/١، الإبدال: ٤٧/٢.

المطلب الثاني: الحذف:

يُعَدُّ الحذف اللغويّ نوعاً من تخفيف الثِّقل النطقي للفظ أو الجملة، سواء كان الحذف قياسيّاً أو سماعيّاً، ويكون بحذف بعض حروف اللفظ -مثلاً- للتقليل من عددها حتَّى يسهل النطق، أو بحذف بعض عناصر الجملة في حال طولها، وهو أيضاً- وإن تمَّ بحذف حرف أو حركة أو أكثر أو بالتخلُّص من كلمة أو أكثر، و يكون الحذف تارة في الصوائت القصيرة، وتارة في الصوائت الطويلة، وسنوضّح ذلك فيما يأتي:

❖ حذف الحركات:

إنَّ ظاهرة حذف الحركات ممَّا شهده البناء الصوتيّ للغة العربيَّة فكُتب النحاة العرب مليئةٌ بالكثير من الأمثلة على ذلك، فقد أجازوا التسكين في - فَعُلَ وفَعِلَ- اسماً كان أو فعلاً، كما في عَضْدُ وفَخْذُ وكَرْمَ وعَلْمَ، وقد قالوا بأنَّ الثِّقل هو لغة لأهل الحجاز، بينما التخفيف -بمعنى عدم الحركة للعين- هو لغة لبكر وأناس كثير من بني تميم[1]، وما يقال عن ذلك يُقال مثله عن الإشمام في اللغة العربية... إلخ.

ومن مظاهره: اجتزاء الصائت الطويل من آخر الكلمة والاكتفاء بصائت قصير مجانس له، فالعرب تميل إلى اجتزاء الصائت لكثرةِ استعمالهم إيَّاه، ومِن ذلك أنَّ العرب تقول: «لا أدرِ فتحذف الياء وتجتزئ بالكسر»[2]، وإنْ كان الأجود مِنَ الناحية النحْوِيَّة إثبات الياء. وكثيراً ما يقصرون الصوائت الطويلة.

---

(١) الكتاب: ٢/٢٥٨.

(٢) القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية: ٢/٤٩٨.

❖ حذف الحروف:

أ- حذْف حرف أو أكثر من أوَّل الكلمة: وفي اللغة العربيَّة صور عدَّة تمثِّل هذه الظَّاهرة الصوتيَّة أصدقَ تمثيل، فمن ذلك -مثلاً- حذف التَّاء من أوَّل الفعل المضارع، وذلك إذا تليت مباشرة بتاء أخرى، ويتحقَّق هذا -عند الصرفيِّين العرب- في ثلاث صيغ هي: تَفَعَّلَ، تَفَاعَلَ، تَفَعْلَلَ، فعندما نبني فعلاً مضارعاً من هذه الصيغ -مثلاً- يصبح: -تَتَأَمَّل، تَتَصَارَعُ، تَتَدَحْرَجُ... إلخ، إلا أنَّ الاستعمال جرى بحذف إحدى التاءين -جوازاً- كراهةَ اجتماع المثلين زائدين؛ وذلك طلباً للخفَّة، فيصبح: تأمَّلُ، تَصَارعُ، تدحرجُ.

ب- الياء والواو اللتين هما علامة المضمر: إذ حذفوهما تشبيها لها بياء يقضي، وهي لهجة ناسٌ كثير من قيس وأسدٍ. ولم تكثر واحدةٌ منها في الحذف ككثرة ياء يقضي؛ لأنَّهما تجيئان لمعنى الأسماء، وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما، فهما بمنـــزلة هاء الضمير نحو "**غلامه**" و"**كتابه**" ومن أثلة هذا الحذف تميم بن أُبَيٍّ بن مقبل[1]: البسيط

لا يُبْعِدُ الله أصْحَاباً تَـــرَكْتُهُمُ لم أدْرِ بعد غَداةِ البَيْنِ ما صنع

يريد: ما صنعوا[2].

وقال ابن مقبل أيضاً[3]: البسيط

---

(١) دوانه: ١٣٤. وفي الديوان لم يحذف الواو، والقصيدة مطلقة -عينيَّة مـــضمومة- فلا يحتاج إلى حذفه، ولعلَّ ما ذكره سيبويه رواية عن بعض العرب.

(٢) الكتاب: ٤/٢١١-٢١٢.

(٣) دوانه: ١٣٦. وفي الديوان لم يحذف الواو، والقصيدة مطلقة -عينيَّة مـــضمومة- فلا يحتاج إلى حذفه، ولعلَّ ما ذكره سيبويه رواية عن بعض العرب.

لو ساوَفَتْنَا بسوفٍ مِن تَحِيَّتِهَا سَوْفَ العُيُوفِ لَراحَ الركْبُ قد قَنِعْ

يريد: قنعوا[1].

ومنه كلمة "**ءاتَن**" في قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ﴾[2]، فهذه الكلمة تقرأ عند حفص كما يأتي:

١- حال الوصل: تقرأ في الوصل بإثبات الياء مفتوحةً.

٢- حال الوقف: تقرأ في الوقف بأحد وجهين:

الأوَّل: حذف الياء.

الآخر: إثبات الياء ساكنةً [3].

وكذلك قولَه تعالى سبحانه وتعالى: ﴿وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[4]، أي: كالذين خاضوا.

ت- حذف عين الميزان الصرفي -فَعَلَ- في الفعل المضعَّف عند إسناده إلى تاء الفاعل؛ لاستثقال اجتماع المثلين، كما في ظَلِلَ ومَسِسَ و حَسِسَ، وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق، ومذاهب الصَّرفيين العرب في ذلك وأمثاله: الإتمام نحو ظَلِلْتُ، أو جواز حذف العين بدون نقْل حركتها نحو: ظَلْت ومَسْتُ، وجواز حذف العين مع نقْلِ حركتها إلى الفاء نحو: ظِلْتُ ومِسْتُ وحِسْتُ... إلخ[5].

---

(١) المصدر نفسه: ٤/٢١٢.

(٢) سورة النمل: ٣٦.

(٣) ينظر: فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد: ١٢٥.

(٤) سورة التوبة: ٦٩.

(٥) شرح ابن عقيل: ٤ /٢٤٦ وما بعدها.

ث- الحذْف الَّذي تقتضيه بنية اللفظ، وهو وإن كان شائعاً استعماله في -الصوائت-، فقد يستعمل أيضاً مع الصَّوامت -الحروف السَّاكنة الصَّحيحة-، نحو: حذف فاء الميزان الصَّرفي -فَعَلَ- من كلِّ فعل مضارع مثال، كما في "**وهب**" و"**وصل**" و"**وعد**"، فإنَّها تصبح: "**يهب**"، و"**يصل**"، و"**يعد**"، والأصل: "**يوْهَبُ**"، و"**يوْصَلُ**"، و"يوْعَدُ"[1]، والسبب في هذا الحذف هو كراهة توسُّط الواو بين ياء وكسرة[2].

ومن هذا القبيل: حذف الهمزة الزَّائدة من الفعل الماضي عندما نبني منه الفعل المضارع وما تفرَّع عنه، نحو: "أكرم يكرم"، و"أضاف يضيف" والأصل: "**يؤَكْرِمُ**" و"**يؤْضِيفُ**" إلخ.

ومنه أيضاً: حذف بعض حروف الكلمة عند اتِّصال الضَّمائر بالأفعال، وذلك نحو: مضى ومشى وقضى وسعى، حيثُ تصبح: مضَوا وتَمشين وسعَتْ وقضَوا... إلخ.

وكذلك ما زاد على الرباعيِّ وَلَمْ يَكُنِ الرَّابِعُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ فإنَّه يدخله الحذف في الجمع والتصغير نحو "**عندليب**" تجمع على "**عنادِل**"، وتصغَّر على "**عنيدِل**"، و"**عنكبوت**" تجمع على "**عناكب، وعناكيب**"، وتصغَّر على "**عنيكب**" فهذه الكلمات وأمثاله مَحْذُوفٌ مِنْها، وهو حذف مضطرد؛ لأَنَّ كُلَّ اسْمٍ جَاوَزَ أَربعة أَحرف وَلَمْ يَكُنِ الرَّابِعُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ، فإنه يُرَدُّ إِلى الرُّباعي، ثُمَّ يُبْنَى مِنْهُ الْجَمْعُ وَالتَّصْغِيرُ، فإِن كَانَ الْحَرْفُ الرَّابِعُ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ فإِنَّها لا تُرَدُّ إِلى الرُّبَاعِيِّ وَتُبْنَى مِنْهُ[3].

---

(١) شذا العرف في فن الصرف: ٦٠ وما بعدها.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٢ وما بعدها.

(٣) ينظر: لسان العرب، مادَّة (عندل): ١١/٤٨٠.

الحذف للتَّرخيم، ويكون بحذف آخر اللفظ وإشباع الحركة التي قبله ليتولَّد عنها حرف صائت طويل للتَّرخيم أو التَّخفيف، نحو حذف بعض أجزاء الكلِمة في المنادَى المرخَّم، حيث قسموه إلى: حذف آخرِ الكلمة على لغة مَن ينتظر[1]- وهنا قالوا: يبقى آخرها دون تغْيير من إعراب أو بناء، نحو وقد قرئ بالحذف على الإجراء اللغوي الأوّل قوله تعالى: ﴿ **يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ** ﴾[2]، هكذا "يا مالِ" بكسر اللام على لغة مَن ينتظر المحذوف، وهي قراءة عبد الله وعلي وابن وثَّاب والأعمش[3].

وحذف آخر الكلِمة على لغة مَن لا ينتظر -وهنا قالوا: يعامَل آخر هذه الكلمة من الإعراب بما يعامل به آخرُ الكلمة وضعاً- ويعدُّ اسماً تامّاً، فيقول: "**يا جعفُ**"، كما لو كان قبل الترخيم "**يا جعفرُ**"[4].

ج- الحذف للضرورة الشعريَّة: ورد عن العرب في باب الضرورة الشعريَّة أخرى من الحذف هي: حذف الضَّمير، وبعضه، وبعْض الحرف، وبعض الاسم، وبعض الاسم المقْرون بأل، وبعض الفعل... إلخ، فمن ذلك قول مزاحم العُقَيْليُّ[5]: الطويل

---

(١) لغة من ينتظر، أي: من ينتظر الحرف فيبقي آخر المرخَّم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون فتقول في "جعفر" يا جعفَ ، أمّا لغة من لا ينتظر الحرف فإنّه يعامل آخر المنادى المرخَّم بما يعامل به آخر الكلمة وضعا، فيقول في جعفر: يا جعفُ. ينظر شرح ابن عقيل: ٣: ٢٩٣.

(٢) سورة الزخرف: ٧٧.

(٣) الشواذ: ١٣٦.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١/١٨٤ وما بعدها.

(٥) شعره: ١٠٥.

وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًـــى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

فيمن أطلق القافية مع رفع لفظ "**كلّ**" ووجه ذلك أنَّه إذا رفع "**كلاًّ**" فلا بدَّ من تقدير الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير(١).

ومن أمثلة حذف بعض الضَّمير قول القائل(٢): الرجز

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِـــنْ هَوَاكَـــا

أراد "إذ هي" فحذف "الياء" من ضمير الغيبة للمؤنث للضرورة الشعريَّة(٣).

ومن أمثلته قول لبيد بن ربيعة(٤): الكامل

دَرَسَ الْمَنَـــا بِمُتَـــالِعٍ فَأَبَـــانِ وَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوْبَانِ(٥)

فإنّه أراد أن يقول: المنازل(٦) فاضطرّ إلى ثلم الكلمة أي: الحذف من حروفها؛ ليستقيم له الوزن فقال: المنا. والعرب تقول ذلك كثيراً(٧).

ومن أمثلة حذْف بعض الحرف قول النجاشيّ الحارثيّ(٨): الطويل

فَلَسْت بِآتيـــهِ وَلاَ أَسْـــتَطِيعُه وَلاَكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤكَ ذَا فَضْلِ

---

(١) الخصائص: ٢/٢٥٤.

(٢) الكتاب: ١/٢٦. ولم نعثر على نسبة للبيت.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٦-٢٧.

(٤) شرح ديوانه: ١٣٨.

(٥) المنا: المنازل، ومتالع والحبس وأبان: أسماء جبال، والسوبان واد لبني تميم. ينظـــر: شرح ديوان لبيد: ١٣٨.

(٦) ينظر: الموشح: ٢٩٩ ، ونقد الشعر: ٨٦.

(٧) ينظر: العين: باب (العين والنون والقاف، مادَّة: نقع): ١/١٧٢.

(٨) ديوانه: ٥٦.

يريد: ولكن اسقني، فحذف النون من لكن، فقال: ولاك[1]، وحذف النون من "لكن" لا يجوز الا لضرورة الشعر، فحينئذ تحذف لالتقاء الساكنين تشبيها بالتنوين، أو بحرف المدِّ واللين من حيث كانت ساكنة وفيها غنّة، وهي فضل صوت في الحرف كما أنّ المدّ واللين ساكن والمدّ فضل الصوت، فلذلك أجروها مجراهنَّ في الحذف للجازم، وأمَّا إذا كان بعدها ساكن فإنَّها تحذف لالتقاء الساكنين[2].

لكنَّ هذا النوع من الحذف، لا يعدُّ ظاهرة لغويَّة، أو صوتيَّة في بناء اللغة؛ لأنَّ الحامل عليه هو الضرورة الشعريَّة، وهي ما يقع من البناء في الشعر خاصَّة ولا يقع في كلام العرب من النثر، وإنّما يرخّص للشاعر في استعمالها عند مضايق الكلام، واعتياص المرام؛ وأجازت العرب في الشعر ما لا يجوز في غيره من الكلام[3]، وهذا ما عناه ابنَ جني بقوله: «إنَّ العرب قد يحذفون بعض الكلم استخفافاً حذفاً يخلّ بالبقية ويعرض لها الشبه»[4]، فالضرورة الشعريَّة ليست ذريعة للخروج عن البناء اللغويّ السليم، فما هي إلا وسيلة لغوية، لا تخرج عن النظام العامِّ للغة، يلجأ إليها الشاعر لتطويع البيت إلى الوزن الشعري، مما يمنح جرسه وموسيقاه انسجاما مع سائر أبيات القصيدة، فالوزن يحمل على ارتكاب الضرورة والقافية تضطر إلى الإتيان بالحيلة.

وغاية الضرورة أن يُرَدَّ الشيء إلى أصله، أو يحمله على شبيه له، أو يتكلم بلهجة أُخرى وما أشبه ذلك من أساليب النحو العربي؛ لأنّها وسيلة

---

(١) ينظر: الموشح: ١٢٤، وشرح ابن عقيل: ١/١٥٩.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ١١٥-١١٦، والموشَّح: هامش صفحة: ١٢٤.

(٣) ينظر: الحاشية الكبرى، الدمنهوريّ: ١٣٤، وضرائر الشعر: ١٣.

(٤) الخصائص: ١/٨١.

لسدّ الحاجة الشعرية المتمثِّلة بالوزن والقافية؛ لذلك استجيز فيها ما لا يستجاز في الكلام مثله [1]، ومع ذلك هي غير محبَّبة، لأنَّ من المقرَّر في الشعر أنَّ ما لا يؤدِّي إلى الضرورة أولى في الاستعمال ممَّا يؤدِّي إليها[2].

الخلاصة:

قد عمد العرب إلى هذه الظواهر اللغويَّة؛ طلباً للخفة في النطق، وهذا من سننهم في الكلام، فكلُّ ما تقدَّم يشير إلى أنَّ الذوق العربيّ كان يميل طلب الخفَّة والسهولة في نطق الحروف العربية، ممَّا يدفع المتكلم بحروف اللُّغة إلى تجنُّب التحرُّكات النطقيَّة التي يمكن الاستغناء عنها، أو استبدالها بما هو أخفُّ منها في النطق، وهذه الغاية من استِبْدال حروف العلَّة واللّين -الصَّوائت- بالحروف السَّاكنة الصَّحيحة -الصوامت- عبَّر عنها ابن سِيده بقوله: "إنَّ حروف العلَّة أحقّ بالإبدال من كلِّ ما عداها من الحروف -يقصد السَّاكنة الصَّحيحة- الصَّوامت- لاجتماع ثلاثة أشياء: طلب الخِفَّة، والكثرة، والمناسبة بين بعضِها وبعْض من جهة ما فيها من المدِّ واللين، ومن جِهة ما يمكن بها في الشعر والتَّلحين، ومن جِهة اتِّساع مخرجها على اشتِراكها في ذلك أجْمع، وكلّ واحد من المعاني الثَّلاثة يطالب بجواز الإبْدال، وأمَّا طلب الخِفَّة، فإنَّه إذا كان قلْب الواو إلى الياء في "ميقات" أخفّ من الأصْل الَّذي هو "مِوْقات"، فهو أوْلى منه؛ فالخفَّة تطالب به، وأمَّا الكثرة فإنَّ ما كَثُر في الكلام أحقُّ بالتَّخفيف، ولها كثرة ليست لغيرها من الحروف؛ لأنَّه لا تخلو كلمة منهنَّ أو من بعضهن؛ إذ لو أُشبعت الضمة لصارت واواً، ولو أشبعت الفتحة لصارت ألفاً، ولو أشبعت الكسرة لصارت ياءً، فالكثرة تطالب التخفيف على ما بيَّنَّا.

---

(١) ينظر: أثر المفاهيم النقديَّة في البناء اللغويِّ عند المرزبانيّ: ٢٥٧، ٣٢٤-٣٢٥، ٣٣٩.

(٢) ينظر: الحاشية الكبرى، الدمنهوريّ: ١٣٤.

فإنَّ من الأصول المقررة عند اللغويِّين: أنَّ الحذف أخفّ من القلب أو الإبدال، وأنه قد يلتزم الحذْف لكثرة الاستعمال؛ لأنَّ كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ والحذف أبلغ في باب التَّخفيف من القلب وغيره، وأنَّه قد يُحذف ما يحتاج إليه استخفافاً، اللجوء إلى الحذف هو لطلب الخفَّة، وهو أمر يتعلَّق بطبيعية اللغة نفسها، وميل أصواتها داخل البنية إلى الانسجام فيما بيْنها بالتخلص من الحروف الثقيلة على النطق، واستبدالها بحروف أخرى أخف على النطق؛ مما يحقِّق حدّاً أعلى من الأثر النطقي، وميلاً إلى الاقتصاد في المجهود العضلي للجهاز النطقي من ناحية أخرى.